الأنباء
الاربعاء 11 يونيو 2014

الشيخ سلمان الحمود ود.يوسف الزلزلة

مرزوق الغانم والشيخ محمد العبدالله على المنصة

محمد طنا وصالح عاشور

د.منصور الظفيري وعبدالله العدواني

عبدالصمد: نريد أن نعيد ثقة المواطنين في مجلس الأمة

المجلس يقرّ توصيات المحافظة على التراث والهوية الكويتية

الشيخ محمد الخالد متوسطا بعض النواب

فيصل الدويسان

نبيل الفضل وأنس الصالح وم.عبدالعزيز الإبراهيم وهند الصبيح

تتمة المنشور ص17

ينظم حق التقاضي فقط ولا يمنع حق التقاضي، بل ينظم ذلك ومجرد القول حق التقاضي إذا قضي الأمر.

● حمدان العازمي: استغرب من الاستعجال بمثل هذا القانون وجميع القوانين الحكومة تطلب التأجيل إلا هذا القانون الذي تم بصفة الاستعجال وأعتقد هذا ان القانون يحسب لتيار معين وسبق تقديمه من احمد السعدون ومحمد الصقر ومجموعة من النواب، وأصل القانون حرية الفرد إذن لماذا يتم تقييد الفرد والـ 20 ألف مو صحيح وإذا حرية فرد خلوه يروح بدون فلوس واليوم انا اقول لكم ليش؟ لأن اذا مر هذا القانون على طول ليتم إقرار الاتفاقية الأمنية ويذهب النواب الشيعة للطعن.

● خليل عبدالله: يلا حجي زايد وبلا مزايدة وحديث شيعة وما اعرف ايش كلام فاضي ونعرف نرد بنفس المستوى.

● محمد العبدالله: الأخ حمدان ذكر اسمي اكثر من مرة والحكومة طلبت التأجيل وهذا رهن تصويت المجلس وأساسا الحكومة مو موافقة على القانون ولا ننجر لقضايا خلافية.

● يعقوب الصانع: استغرب من الاخ حمدان وتوجيهه التهم والحكومة لا تملك التأجيل واللجنة التشريعية أعضاؤها لا ينتمون لتيار سياسي واليوم المجلس ينتصر للدستور ولا نسمح لأي من كان يتهمنا وهذا مقدم من 12 نائبا.

● عدنان عبدالصمد: ماني عارف شنو علاقة الشيعة بالاتفاقية الأمنية واطالب بأن يقوم يعتذر وإذا ما اعتذر فهو شخص ما يعرف كوعه عن بوعه.

● حمدان العازمي: احترم السيد ولا اسمح له كوعه من بوعه.

واشتد الكلام بين النواب حمدان العازمي من جهة والنائبين خليل عبدالله وعدنان عبدالصمد من جهة اخرى، ما حدا برئيس الجلسة النائب مبارك الخرينج الى ان يرفع الجلسة لمدة ربع ساعة وكانت الساعة الـ 3 وخمس دقائق.

واستأنف الرئيس الخرينج الجلسة.

● فيصل الشايع: أرجو من الإخوة الأفاضل ليتم شطب كل ما دار من حديث وأرجو من الإخوان إذا مكتفين بالحديث نصوت على المداولة الأولى.

● صالح عاشور: ما حدث يعيدنا لأجواء مجالس سابقة، والخطأ الذي صار نتمنى عدم العودة له، هناك مطالبات بتعديل الدستور، ومطالبات أخرى بأنه لا يمس الدستور واعتقد غرفة المشورة مهمة جدا وكذلك المبلغ يجب أن يعاد النظر فيه.

ونتمنى أن تتجاوب الحكومة وكذلك مجلس القضاء

● عبدالحميد دشتي: أعرج على ما حصل باللجنة أتمنى أن يشطب ولأجل عين ألف عين تكرم، واليوم المجلس والحكومة هم من سيقررون هذا الحق ولا يستطيع أحد أن يمنع المواطن الكويتي من الذهاب للقضاء وما سيقر اليوم أن المواطن يملك حقه الأصيل بالطعن المباشر.

● عبدالله الطريجي: من واجباتنا في مجلس الأمة التطوير وقانون الدستورية من 40 سنة ويجب أن نطور هذا القانون وأحترم رأي الإخوان بالسلطة القضائية.

ولكن نحاول أن يكون هناك توافق وأيضا أتى بالقانون غرفة مشورة، وكلي أمل أن يقر القانون ونحاول أن ننجز اليوم المداولة الأولى.

● يعقوب الصانع: التعديلات منها تخفيض مبلغ الـ 20 ألف إلى 5000 دينار (موافقة عامة)

لكل شخص طبيعي أو اعتباري الطعن بدعوى أصيلة إلى المحكمة الدستورية في أن قانون أو مرسوم بقانون إذا كانت لديه مخالفات جدية مخالفة لأحكام الدستور على أن تكون الصحيفة موقعة من 3 محامين مقبولين، وبكفالة 500 دينار ويكفي إيداع كفالة واحدة في حال تعدد الطاعنين ولو اختلفت أسباب الطعن، ويعرض الطعن على غرفة المشورة، وإذا رأت عدم جديته قررت عدم قبوله ومصادرة الكفالة بقرار غير قابل للطعن.

وجرى التصويت نداء في المداولة الأولى على قانون تعديل إنشاء المحكمة الدستورية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 31، عدم موافقة 1، امتناع 7، الحضور 39.

وافق المجلس على المداولة الأولى لقانون تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية.

وتؤجل المداولة الثانية إلى الجلسة الثانية.

ترفع الجلسة إلى غد الساعة 9 صباحا.

النصف: تعديل قانون الرعاية السكنية يتعارض مع المادة 21 من الدستور

فيصل الدويسان

الشيخ محمد الخالد متوسطا بعض النواب

عدنان عبدالصمد

حمدان العازمي متوسطا بعض النواب

نبيل الفضل متحدثا

حديث بين مبارك الحريص وعدنان عبدالصمد

الدويسان: ناقشنا قضية البدون مع وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان

اجتمعت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية مع وفد المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لبحث ملف مشكلة البدون بالكويت. وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الدويسان: ان وفد مفوضية حقوق الانسان ناقش مع اللجنة تجارب مماثلة لمشكلة البدون في مناطق ودول اخرى وتم حلها مثل دول الاتحاد السوفييتي السابقة التي ظهرت فيها مشكلة وجود تجمعات بشرية غير محددة الجنسية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

واضاف الدويسان: ان اللجنة شكرت وفد المفوضية وطلبت منهم بعض الدراسات والتطبيقات العملية للدول التي كانت تعاني من مشكلة البدون وعالجتها، وبعضا من الدراسات التي ارتأت تنفيذها بالكويت في سبيل الوصول الى حل لمعالجة مشكلة البدون. وتابع الدويسان: ان دور المفوضية السامية يكمن فقط في تقديم المشورة واحترمت المفوضية الامر الخاص بأن التجنيس بالكويت امر سيادي وان ما عرضته هو تقديم المشورة للوصول الى حل لقضية البدون عملا بمبدأ حقوق الانسان بالاضافة الى انها تشكل قضية امنية بالغة الخطورة.

مداخلة الحويلة حول قانون النقل

النائب د.محمد الحويلة خلال مداخلته في جلسة امس على قانون إنشاء الهيئة العامة للنقل أكد أنه يجب ان تشمل اختصاصات الهيئة الطرق الداخلية والخارجية وتكون الجهة المختصة عن صيانة الطرق وإنشاء طرق جديدة داخلية وخارجية، حيث ان مسؤولية الطرق وصيانتها والإشراف عليها حاليا تتبع اكثر من جهة من إدارات الدولة وظلت كل إدارة او جهة تنقل المسؤولية على الأخرى حتى اصبحت تلك الجهات غير قادرة على القيام بأعمالها على أكمل وجه. كما سيكون على الهيئة وضع استراتيجية طموحة تضمن وضع حلول عاجلة للازدحام المروري وتسهيل حركة المرور، ومشكلة الازدحام المروري مشكلة عالمية، وفي الكويت نعاني منها منذ سنوات، لكن الفارق هو قيام عديد من الدول بوضع الحلول وتفعيلها وتطبيقها ما سيؤهلها الى معالجتها والقضاء عليها في المستقبل، اما في الكويت فتكاد تنعدم الرؤية الواضحة والخطط المستقبلية والتطبيق للحلول ما ادى وسيؤدي الى تفاقم مشكلة الازدحام المروري في المستقبل، وهو ما لا نريده بل نطمح لأن تعمل الهيئة بأسرع وقت وبكل الجهد لمواجهته، والقضاء على الأزمة المرورية بطرق متعددة. فعلينا الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية والعربية من خلال الدول التي قامت بإنشاء هيئة عامة للنقل، الأمر الذي ساهم في إيجاد حلول للازدحام والاختناقات المرورية، فإنه عندما يتم الاطلاع على اكثر من تجربة سنخرج بحل نستفيد منه ونأخذ أجزاء منه لنصل لحل شامل لمشكلة الازدحام.

ونطالب بالاستعجال بإقرار اللائحة التنفيذية للقانون الذي يعد انجازا كبيرا ونقلة نوعية والبلد في أشد الحاجة له وكذلك تمكين الهيئة من القيام بأعمالها بتطوير شبكة الطرق.

الصانع للخالد: هل يتم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع كل دول العالم بشأن تأشيرة دخول المواطنين والرعايا من وإلى أراضيها؟

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن مبدأ المعاملة بالمثل في منح الكويتيين تأشيرة الدخول لبعض الدول وقال في مقدمة سؤاله: انه وانطلاقا من نص المادة الأولى من الدستور الكويتي والذي ينص على ان الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، واذ من مقومات السيادة التامة للدولة: ان تكون الدولة حريصة أشد الحرص على مراعاة مصالح مواطنيها بالداخل ورعاياها بالخارج، وان تتم معاملتهم بالخارج المعاملة اللائقة بمكانة الكويت وثقلها السياسي والاقتصادي، على النحو الذي يحفظ للمواطن الكويتي كرامته وإنسانيته، ويحفظ للكويت مكانتها وسيادتها، ولعل من أهم ما يثير الانتباه ويدعو الى التساؤل ان هناك بعض الدول يدخل رعاياه الى الكويت دون تأشيرة دخول على الرغم من ان هذه الدول تفرض على الكويتيين ضرورة الحصول على تأشيرة دخول الى أراضيها. وسأله الصانع عن الآتي:

هل يتم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع كل دول العالم بشأن تأشيرة دخول المواطنين والرعايا من وإلى أراضي هذه الدول.

وهل تقوم وزارة الخارجية بمتابعة ذلك المتابعة الكفيلة لضمان تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل للمواطنين الكويتيين حال دخولهم لهذه الدول.

وما الجهود المبذولة من قبل الوزارة لضمان الحفاظ على كرامة الكويتي المسافر ومساواته في التعامل في الخارج بمثل معاملة الكويت للأجنبي على أراضيها، وذلك من خلال طلبات لإعفاء المواطن الكويتي من تأشيرة الدخول للدول الأخرى؟